دراسة اقتصادية لأهم محددات الاستثمار الإجمالي والزراعي في الجماهيرية الليبية

د. محمد فوزي محمد الدناصوري ، د. أحمد محمد فراج قاسم
محاضر بكلية الاقتصاد– طبرق محاضر بكلية الاقتصاد– درنة
جامعة عمر المختار– ليبيا

تمهيد:

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد القومي في أي دولة إلى أن تكون هناك سياسة للاستثمار على درجة عالية من الكفاءة وذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كان هناك سياسة للاستثمار تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم استثمار معين ونمط محدد لهذا الاستثمار، هذا بالإضافة إلى تبني سياسة ذات كفاءة للاستثمار يمكن أن تعمل على تحقيق باقي منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل زيادة الدخل القومي، مستوى التوظف، والمساهمة في إحداث التوازن الخارجي وتخفيض العجز في الموازنة العامة وتنويع هيكل الإنتاج والصادرات، وتحقيق الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية ورفع مساهمة كل قطاع في الاقتصاد القومي وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى والتي يمكن تحقيقها إذا توافرت معايير لتقييم الاستثمار على المستوى القومي ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

ولقد سعت الجماهيرية نحو تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة وذلك من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية للاقتصاد القومي وخاصة بعد أن تم رفع العقوبات الاقتصادية والتي كانت مفروضة على الجماهيرية خلال التسعينيات، وتتمثل أهم هذه الإصلاحات والتي كان لها أثرها على دعم دور القطاع الخاص وتشجيعه من أجل توسيع الاستثمار في: (1) تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض.، (2) تعديل قانون الضرائب الخاص بالأنشطة الإنتاجية.، (3) إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية وتخفيض الضرائب على الواردات.، (4) إعطاء المصرف المركزي الليبي سلطة الاستقلالية في اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة السياسة النقدية وممارسة الرقابة المصرفية.

وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها على ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة والذي ينطوي على المؤشرات

والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه.

مشكلة الدراسة:

يواجه الاستثمار في الدول النامية بصفة عامة والجماهيرية الليبية بصفة خاصة كأحد الدول المصدرة للنفط معوقات كبيرة وعديدة نظراً لاحتياج الاستثمار إلى العديد من المتطلبات والتي تتعلق بالمناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية ونوع السياسة الاقتصادية المتبعة، فبالرغم من إرتفاع كمية وقيمة صادرات النفط الليبي وانخفاض عدد السكان، وأيضاً استمرار محاولات الجماهيرية في إنعاش الاقتصاد القومي ودفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أن النشاط الاقتصادي مازال يعاني من مشاكل عديدة والتي كان لها الأثر الأكبر على تدني مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من أفراد المجتمع الليبي وذلك نظراً لاعتماد معظم أفراد المجتمع الليبي على المرتبات والمعاشات التي تصرف من الخزانة العامة للدولة أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام والتي أخفقت معظمها في الأخذ بالمعايير الاقتصادية اللازمة أثناء القيام بالأنشطة الإنتاجية.

هدف البحث:

يستهدف البحث بصفة رئيسية التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الإجمالي والزراعي في الجماهيرية الليبية، ويتم ذلك من خلال دراسة المحاور التالية: (1) دراسة تطور إجمالي الاستثمار والاستثمار الزراعي على مستوي الجماهيرية وذلك للتعرف على اتجاهاتهما وطبيعة تغيراتهما خلال الفترة موضع الدراسة.، (2) تقييم أداء الاقتصاد القومي الليبي لقياس قدرته على جذب الاستثمار من عدمه.، (3) التقدير القياسي لأهم المحددات المؤثرة على إجمالي الإستثمار والاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية ومحاولة وضع التوصيات الممكنة والتي قد تفيد واضعي السياسة الاقتصادية في هذا المجال لرسم السياسات الاستثمارية المشجعة على دفع معدلات نمو الاقتصاد القومي الليبي.

الأسلوب البحثي:

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والكمي متمثلاً في تقدير بعض النماذج للمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بموضوع البحث من خلال استخدام أسلوب الانحدار بصوره الرياضية المختلفة لاستخلاص النتائج وتفسيرها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي، كما يعتمد البحث على استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية والتي تعبر عن عن أداء الاقتصاد القومي وهي مجموعة من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها

إلى ما إذا كان أداء الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار من عدمه، كما تم إجراء التقدير القياسي لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار.

مصادر البيانات:

يعتمد البحث في إجرائه على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من مصادرها الرسمية التي يعتد بها في الجماهيرية الليبية مثل مصرف ليبيا المركزي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الأمانة العامة للاقتصاد، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، هذا فضلاً عن الاستعانة بعدد من المراجع والدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، وشملت الدراسة الفترة 1990–2007.

نتائج البحث

أولاً: تطور الاستثمار في الجماهيرية الليبية

يمكن دراسة تطور الاستثمار على مستوى الجماهيرية من خلال دراسة تطور كل من إجمالي الاستثمار على المستوى الكلي بصفة عامة، والاستثمار الزراعي بصفة خاصة، وذلك للتعرف على اتجاهاتهما وطبيعة تغيراتهما مع الزمن.

تطور إجمالي الاستثمار في الجماهيرية الليبية: باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (1) والموضحة لتطور إجمالي الاستثمار في الجماهيرية خلال الفترة (1990– 2007) تبين أن حجم الاستثمار الكلي يتقلب من عام لآخر، إذ بلغ حوالي 390.71 مليون دولار عام ١٩٩٣ كحد أدني، وحوالي 3700.2 مليون دولار عام ٢٠٠٠ كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 1859.5 مليون دولار. وبتقدير الاتجاه العام الزمني لإجمالي حجم الاستثمار على مستوى الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة الأسية وتمثلها المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = e^{6.30 + 0.1072\ Ti}$$

$$(5.11)^{**}$$

$$R^2 = 0.62 \qquad F = 26.07^{**}$$

– الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لإجمالي الاستثمار في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

جدول رقم (1): تطور حجم الاستثمارات الكلية والزراعية في الجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٧).

السنوات	إجمالي الاستثمار (مليون دولار)	الاستثمار الزراعي	
		(مليون دولار)	%
1990	667.70	36.4	5.45
1991	942.69	48.7	5.17
1992	568.75	29.2	5.13
1993	390.71	194.9	49.88
1994	629.44	114	18.11
1995	522.35	115.9	22.19
1996	1363.41	117.6	8.63
1997	1737.26	137.7	7.93
1998	2534.67	61.5	2.43
1999	2159.65	53.5	2.48
2000	3618.79	141.2	3.90
2001	3199.35	149.8	4.68
2002	3700.20	183.7	4.96
2003	2192.83	121.7	5.55
2004	2203.63	103.52	4.69
2005	2259.21	102.04	4.52
2006	2325.05	100.56	4.33
2007	2454.62	157.40	6.41
المتوسط	1859.5	109.41	5.88

المصدر: جمعت وحسبت من: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، **النشرة الاقتصادية**، أعداد متفرقة خلال الفترة (1990-٢٠٠٧).

وتبين من التقدير أن إجمالي الاستثمار في الجماهيرية زاد بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي 10.72%. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى

أن حوالي 62% من التغيرات التي تحدث في إجمالي الاستثمار يمكن أن ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن.

تطور الاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية:

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (1) والموضحة لتطور الاستثمار الزراعي على مستوى الجماهيرية خلال الفترة (1990- 2007) تبين أن حجم الاستثمار الزراعي على مستوى الجماهيرية بلغ حوالي 29.2 مليون دولار عام 1992 كحد أدني، وحوالي 194.9 مليون دولار عام 1993 كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 109.41 مليون دولار.

وبدراسة الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي إلى إجمالي الاستثمار في الجماهيرية، اتضح أنها بلغت نحو 2.43% عام 1998 كحد أدنى، وبلغت نحو 49.88% عام 1993 كحد أقصى، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 5.88%.

وبتقدير الاتجاه العام الزمني لحجم الاستثمار الزراعي على مستوى الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة الأسية وتمثلها المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = e^{4.08 + 0.0517\,Ti}$$

$$(2.31)^{*}$$

$$R^2 = 0.54 \qquad F = 5.33^{**}$$

- الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

* تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.05

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لحجم الاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

ويتضح من التقدير أن حجم الاستثمار الزراعي في الجماهيرية زاد بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي 5.17%. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي 54% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الزراعي يمكن أن ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن.

ومما تقدم يتضح تقلب وعدم استقرار الاستثمارات الزراعية الليبية، وكذا إنخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية إلى إجمالي الاستثمارات، وإنخفاض معدل النمو السنوي للاستثمارات الزراعية مقارنة

بنظيره لإجمالي الاستثمارات بمعدل النصف تقريباً، مما يشير إلى ضرورة زيادة هذه الاستثمارات لتحقيق معدل النمو المستهدف في القطاع الزراعي.

ثانياً: مناخ الاستثمار وتحليل قدرة الاقتصاد الليبي على جذب الاستثمارات

يمكن التعرف على مدى جذب الاقتصاد القومي الليبي للاستثمار من عدمه من خلال تقييم أداء الاقتصاد القومي عن طريق تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية[3] كالآتي:

(1) القدرة التنافسية للاقتصاد القومي: يمكن قياس القدرة التنافسية للاقتصاد القومي الليبي من خلال التعرف على معدل نمو الصادرات الليبية، حيث تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق والموضحة لتطور قيمة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية على مستوى الجماهيرية خلال الفترة (1990- 2007) أن قيمة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية غير مستقرة، إذ بلغت حوالي 24.49 مليون دولار عام ١٩٩٨ كحد أدني، وحوالي 60.27 مليون دولار عام 2000 كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 4092.67 مليون دولار. وبتقدير الاتجاه العام الزمني لقيمة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية على مستوى الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة الأسية وتمثلها المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = e^{7.90 + 0.0402\ Ti}$$

$$(4.67)^{**}$$

$$R^2 = 0.58 \qquad F = 21.84^{**}$$

- الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لقيمة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

وتبين من التقدير أن قيمة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية في الجماهيرية الليبية زادت بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ٤,٠٢%، مما يشير إلى وجود قدره تنافسية للاقتصاد القومي الليبي على جذب الاستثمار وذلك وفقاً لهذا المعيار.

(٢) درجة الانفتاح الاقتصادي: يمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال التعرف على مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الليبي، حيث تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق والموضحة لتطور نسبة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية إلى الناتج القومي على مستوى الجماهيرية خلال الفترة (1990- 2007) أن نسبة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية إلى الناتج القومي بلغت حوالي 12.02% عام ٢٠٠٤ كحد أدني، وحوالي 48.32% عام 1990 كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 26.03%. وبتقدير الاتجاه العام الزمني لنسبة الصادرات للسلع والخدمات الغير نفطية إلى الناتج القومي على مستوى الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة اللوغاريتمية المزدوجة وتمثلها المعادلة التالية:

$$\text{Ln } \hat{Y} = 3.98 - 0.388 \text{ Ln t}$$
$$(-5.19)^{**}$$
$$R^2 = 0.68 \qquad F = 33.46^{**}$$

– الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لنسبة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية إلى الناتج القومي في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

وتبين من التقدير أن نسبة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية إلى الناتج القومي في الجماهيرية الليبية انخفضت بمعدل تناقص سنوي قدر بحوالي ٠,٥٤%، وهذا يدل على انخفاض درجة انفتاح الاقتصاد القومي

الليبي على العالم، مما يضعف من قدرته على جذب الاستثمار وذلك وفقاً لهذا المعيار على الرغم من وجود زيادة سنوية في قيمة الصادرات من السلع والخدمات غير النفطية.

(3) القدرة على إدارة الاقتصاد القومي: يمكن قياس قدرة الاقتصاد القومي الليبي على كفاءة جذبه للاستثمار من عدمه من خلال التعرف على قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، عدد شهور تغطية الواردات، حجم الدين الداخلي، عجز أو فائض ميزان المدفوعات، وعجز أو فائض الموازنة العامة.

قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي: تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (١) بالملحق والموضحة لتطور قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي على مستوى الجماهيرية خلال فترة الدراسة أن قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي على مستوى الجماهيرية بلغت حوالي 1029.6 مليون دولار عام 1990 كحد أدنى، وحوالي 32100.4 مليون دولار عام 2004 كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 12519.9 مليون دولار. وبتقدير الاتجاه العام الزمني لقيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي على مستوى الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة الأسية وتمثلها المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = e^{7.45 + 0.164\ Ti}$$

$$(6.02)^{**}$$

$$R^2 = 0.69 \qquad F = 36.19^{**}$$

- الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لقيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

وتبين من التقدير أن قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي في الجماهيرية زادت بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ١٦,٤%، وهذا يشير إلى وجود قدره للاقتصاد الليبي على تقديم القروض والسلفيات الكافية للمستثمرين

لزيادة الاستثمار والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يدل على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي الليبي في عملية جذبه للاستثمار.

عدد شهور تغطية الواردات: تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق، والموضحة لتطور عدد شهور تغطية الواردات على مستوى الجماهيرية خلال الفترة (1990– 2007) أن عدد شهور تغطية الواردات على مستوى الجماهيرية بلغ حوالي 8.5 شهر عام 1990 كحد أدني، وحوالي 28.3 شهر عام 2007 كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 16.38 شهر، كما يتضح من البيانات وجود زيادة مستمرة في عدد شهور تغطية الواردات بالجماهيرية خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن درجة إعتماد الجماهيرية على الواردات في توفير السلع اللازمة لأفراد المجتمع تنخفض سنوياً، وهذا يدل على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي الليبي في عملية جذبه وتشجيعه للاستثمار.

حجم الدين الداخلي: نظراً لعدم توافر بيانات متاحة عن حجم الدين الخارجي، فإن البحث يكتفي بالتعرف على الدين الداخلي من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق والموضحة لتطور حجم الدين الداخلي في الجماهيرية خلال الفترة (1990– 2007)، حيث يتضح أن حجم الدين الداخلي في الجماهيرية بلغ حوالي 60 مليون دولار كحد أدني خلال سنوات الفترة (2002–2007)، وحوالي 7777.2 مليون دولار عام 1994 كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 4801.99 مليون دولار. وبتقدير الاتجاه العام الزمني لحجم لدين الداخلي في الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة الأسية وتمثلها المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = e^{10.58 - 0.3472Ti}$$

$$(-51.32)^{**}$$

$$R^2 = 0.64 \qquad F = 28.28^{**}$$

– الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لحجم الدين الداخلي في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

وتبين من التقدير أن حجم الدين الداخلي في الجماهيرية انخفض بمعدل تناقص سنوي قدر بحوالي 34.72%. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الفائض من الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي بالإضافة إلى وجود فائض في ميزان المدفوعات، مما يشير إلى كفاءة إدارة الاقتصاد القومي الليبي في عملية جذبه للاستثمار.

ميزان المدفوعات: يمكن التعرف على حالة ميزان المدفوعات (عجز-فائض) من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق والموضحة لتطور ميزان المدفوعات في الجماهيرية خلال الفترة (1990-2007)، حيث تبين أن هناك فائض في ميزان المدفوعات مما يدل على كفاءة أداء الاقتصاد القومي الليبي وجذبه للاستثمار، حيث بلغ هذا الفائض حوالي 12.62 دولار عام 2007 كحد أدني بنسبة تمثل نحو 0.06% من قيمة الناتج المحلي، وحوالي 10974 مليون دولار عام 1991 كحد أعلى بنسبة تمثل نحو 338.05% من قيمة الناتج المحلي، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 5035.68 مليون دولار بنسبة تمثل نحو 79.34% من قيمة الناتج المحلي. وبتقدير الاتجاه العام الزمني لفائض ميزان المدفوعات في الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة الأسية وتمثلها المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = e^{10.13 - 0.2431\ Ti}$$

$$(-4.41)^{**}$$

$$R^2 = 0.55 \qquad F = 19.44^{**}$$

- الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لفائض ميزان المدفوعات في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

وتبين من التقدير أن فائض ميزان المدفوعات في الجماهيرية انخفض بمعدل تناقص سنوي قدر بحوالي 24.31%، ولكن مازال موجب، مما يدل على زيادة كفاءة الاقتصاد القومي الليبي في جذبه وتشجيعه للاستثمار، وذلك لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بدون استثمار،

ويعني انخفاض فائض ميزان المدفوعات اتجاه الجماهيرية نحو زيادة حجم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الموازنة العامة للدولة: يمكن التعرف على حالة الموازنة العامة للدولة (عجز– فائض) من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق والموضحة لتطور الموازنة العامة للدولة في الجماهيرية خلال الفترة (1990– 2007) تبين أن الموازنة العامة للدولة بلغت حوالي – 384.5 مليون دولار عام 1990 كحد أدني، وحوالي 558.02 مليون دولار عام 1994 كحد أعلى، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 359.4 مليون دولار بنسبة تمثل نحو 2.3% من قيمة الناتج المحلي. وبتقدير الاتجاه العام الزمني لفائض الموازنة العامة للدولة في الجماهيرية باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور هي الصورة الأسية وتمثلها المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = e^{4.69 + 0.1081\ Ti}$$

$$(3.5)^{*}$$

$$R^2 = 0.45 \qquad F = 12.22^{**}$$

– الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

* تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.05

** تشير إلى أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تمثل:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لفائض الموازنة العامة للدولة في الجماهيرية الليبية.

T: الزمن i: 1 ، 2 ، 3 ،.....18.

وتبين من التقدير أن فائض الموازنة العامة للدولة في الجماهيرية زاد بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 10.81%، مما يشير إلى وجود كفاءة للاقتصاد القومي الليبي في عملية جذبه للاستثمار.

(4) قوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه وتقدمه: يمكن قياس قوة الاقتصاد القومي الليبي على كفاءة جذبه للاستثمار من عدمه من خلال التعرف على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجماهيرية الليبية:

معدل النمو الاقتصادي: تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق والموضحة لتطور معدل النمو الاقتصادي في

الجماهيرية خلال الفترة (1990-2007) أن معدل النمو الاقتصادي في الجماهيرية بلغ نحو 5.33% خلال سنوات الفترة (1990- ١٩٩٥)، وحوالي 9.49% خلال الفترة (1996- ٢٠٠١)، وحوالي 31.2% خلال الفترة (2002- 2007). وقد تبين من متوسطات معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترات الثلاثة زيادة معدل النمو الاقتصادي سنوياً في الجماهيرية، الأمر الذي يمكن تفسيره باهتمام الجماهيرية العظمى بزيادة الإنتاج على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة في المجتمع مما يدل على قوة الاقتصاد القومي الليبي في جذبه وتشجيعه للاستثمار.

معدل التضخم: تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بالملحق والموضحة لتطور معدل التضخم في الجماهيرية خلال الفترة (1990- 2007) أن معدل التضخم في الجماهيرية بلغ حوالي 3.4% خلال الفترة (1990- 1995)، وحوالي 0.1% خلال الفترة (1996- 2001)، وحوالي 17.29% خلال الفترة (2002- 2007). وقد تبين من متوسطات معدلات التضخم خلال الفترات الثلاثة زيادة معدل التضخم سنوياً في الجماهيرية مما يؤثر على قدره الاقتصاد القومي الليبي في جذبه للاستثمار وذلك لأن ارتفاع معدل التضخم من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف المواد الخام والأولية التي تعتمد عليها جميع القطاعات الاقتصادية بالجماهيرية مما يؤدى إلى إحجام المستثمرين عن زيادة إنتاجهم واستثماراتهم، وهذا يؤدي إلى ضعف الاقتصادي الليبي في قدرته على جذب الاستثمار، ولكن يمكن القول بأن ايجابية المؤشرات السابقة قد تلغي التأثيرات السالبة لمعدل التضخم.

ثالثاً: أهم العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار في الجماهيرية الليبية

لقياس تأثير أهم العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار والاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية خلال الفترة (1990-2007) تم حصر وتحديد أهم العوامل أو المتغيرات الاقتصادية فيما يلي: قيمة الصادرات الليبية بالمليون دولار (X_1)، نسبة قيمة الصادرات غير النفطية/الناتج المحلي الإجمالي (X_2)، الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي بالمليون دولار (X_3)، عدد شهور تغطية الواردات بالشهر (X_4)، حجم الدين الداخلي (X_5)، فائض ميزان المدفوعات بالمليون دولار (X_6)، نسبة فائض ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي (X_7)، الموازنة العامة للدولة بالمليون دولار (X_8)، ونسبة فائض الموازنة العامة للدولة/الناتج المحلي الإجمالي (X_9). ويعبر عن تلك العلاقة القياسية بالشكل التالي:

$$\hat{Y} = \alpha + B_{1i} X_{1i} + B_{2i} X_{2i} + B_{3i} X_{3i} + B_{4i} X_{4i} + B_{5i} X_{5i} + B_{6i} X_{6i} + B_{7i} X_{7i} + B_{8i} X_{8i} + B_{9i} X_{9i}$$

التقدير القياسي لأهم العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار في الجماهيرية الليبية

تم إجراء تحليل الإنحدار المرحلي للمتغيرات الاقتصادية السابق الإشارة إليها كمتغيرات تفسيرية مع إجمالي الاستثمار (Y) كمتغير تابع، وقد تم استخدام الصور الرياضية المختلفة ثم اختيرت الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التالية كأفضل الصور استناداً إلى المنطق الاقتصادي ووفقاً لمعنوية كل من اختبار (t)، وإختبار (F).

$$\text{Ln}\hat{Y} = 1.61 + 0.969\ \text{Ln}\ X_2 - 0.178\ \text{Ln}\ X_5 + 0.813\ \text{Ln}\ X_6 - 0.826\ \text{Ln}\ X_7$$
$$(2.01)^{*} \quad (-2.28)^{*} \quad (4.71)^{**} \quad (-6.21)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.829 \quad F = 21.58^{**} \quad D.W = 2.01$$

– الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

* تعني أنها معنوية عند مستوى 0.05
* تعني أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث يتبين من النموذج السابق ما يلي: (1) خلوه من مشاكل الازدواج الخطي المتعدد استناداً إلى تحليل Frish وقيم معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة*.،(2) خلوه من مشاكل الارتباط الذاتي استناداً إلى قيمة معامل Durbin-Watson.، (3) معنوية معاملات المتغيرات المستقلة إستناداً إلى قيمة اختبار (t) لكل متغير.، (4) معنوية النموذج ككل إستناداً إلى قيمة اختبار (F) للنموذج.، (5) إيجابية إشارة المتغيرين المستقلين: نسبة قيمة الصادرات غير النفطية/الناتج المحلي الإجمالي (X_2)، فائض ميزان المدفوعات بالمليون دولار (X_6)، مما يعني أن تغيراً ايجابياً في هذين المتغيرين بنسبة 10% يمكن أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار في الجماهيرية الليبية بمقدار 17.82%.، (6) سالبية إشارة المتغيرين المستقلين: حجم الدين الداخلي (X_5)، نسبة فائض ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي (X_7)، مما يعني أن أي تناقص في هذين المتغيرين بنسبة 10% يمكن أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار في الجماهيرية الليبية بمقدار 10.04%.، (7) بلغت قيمة معامل التحديد المعدل

---

* معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات التفسيرية $X_2,X_5 = 0.68$ $X_2,X_6 = 0.57$ $X_2,X_7 = 0.70$ $X_5,X_6 = 0.60$ $X_5,X_7 = 0.35$ $X_6,X_7 = 0.70$

(R^{-2}) حوالي 0.829 مما يعني أن نحو 82.9% من التغيرات في إجمالي الاستثمار في الجماهيرية الليبية يمكن أن تعزي إلى التغيرات في المتغيرات التفسيرية موضع الدراسة.

التقدير القياسي لأهم العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية:

تم إجراء تحليل الانحدار المرحلي للمتغيرات الاقتصادية السابق الإشارة إليها كمتغيرات تفسيرية مع الاستثمار الزراعي (Y) كمتغير تابع، وقد تم استخدام الصور الرياضية المختلفة ثم اختيرت الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التالية كأفضل الصور استناداً إلى المنطق الاقتصادي ووفقاً لمعنوية كل من اختبار (t)، وإختبار (F).

$$\text{Ln } \hat{Y} = -6.35 + 1.273 \text{ Ln } X_1 + 0.512 \text{ Ln } X_9$$
$$(4.73)^{**} \qquad (3.79)^{*}$$
$$R^{-2} = 0.72^{\circ} \qquad F = 15.18^{**} \qquad D.W = 2.32$$

- الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

* تعني أنها معنوية عند مستوى 0.05

* تعني أنها معنوية عند مستوى 0.01

حيث تبين من النموذج السابق ما يلي: (1) خلوه من مشاكل الازدواج الخطي المتعدد إستناداً إلى تحليل Frish وقيمة معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرين المستقلين*.،(2) خلوه من مشاكل الارتباط الذاتي استناداً إلى قيمة معامل Durbin-Watson.، (3) معنوية معاملات المتغيرات المستقلة إستناداً إلى قيمة اختبار (t) لكل متغير.، (4) معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية ٠,٠١ استناداً إلى قيمة اختبار (F) للنموذج.، (5) إيجابية إشارة المتغيرين المستقلين: قيمة الصادرات الليبية غير النفطية (X_1)، نسبة فائض الموازنة العامة للدولة/الناتج المحلي الإجمالي (X_9)، مما يعني أن تغيراً ايجابياً في هذين المتغيرين بنسبة ١٠% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي في ليبيا بمقدار 17.85% (6) يقدر معامل التحديد المعدل (R^{-2}) بحوالي 0.725 مما يعني أن حوالي 72.5% من التغيرات في الاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية يمكن أن يعزي إلى التغيرات في المتغيرين التفسيريين موضع الدراسة.

---

* معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرين التفسيريين $X_1, X_9 = -0.045$

الموجز والتوصيات

يستهدف البحث التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الإجمالي والزراعي في الجماهيرية الليبية، ولقد اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والكمي متمثلاً في تقدير بعض النماذج الاتجاهية للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بموضوع البحث، كما تم إجراء التقدير القياسي لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار، وقد إعتمد البحث في إجراءه على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من مصادرها الرسمية التي يعتد بها في الجماهيرية الليبية.ولقد توصل البحث إلى العديد من النتائج ومن أهمها:(1) زيادة معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار والاستثمار الزراعي في الجماهيرية الليبية، مما يشير إلى أن هناك اهتمام متزايد من الجماهيرية الليبية بزيادة الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة.،(2) زيادة معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية في الجماهيرية الليبية بحوالي 4.02%، في حين إنخفض معدل النمو السنوي لنسبة الصادرات للسلع والخدمات غير النفطية إلى الناتج القومي بمعدل تناقص سنوي قدر بحوالي 0.54%، مما يعني أنه على الرغم من وجود قدره تنافسية للاقتصاد القومي الليبي على جذبه للاستثمار، إلا أن درجة الانفتاح للاقتصاد القومي الليبي على العالم مازالت ضعيفة.،(3) زيادة معدل النمو السنوي لقيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي في الجماهيرية الليبية بحوالي 16.4%، مما يشير إلى زيادة قدره الاقتصاد الليبي على تقديم القروض الكافية للمستثمرين لزيادة الاستثمار والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا يدل على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي الليبي في جذبه وتشجيعه للاستثمار.،(4) الزيادة المستمرة لعدد شهور تغطية الواردات في الجماهيرية الليبية خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى قلة إعتماد الجماهيرية علي الواردات في توفير السلع اللازمة لأفراد المجتمع، وهذا يدل على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي الليبي في جذبه للاستثمار.،(5) الإنخفاض السنوي لحجم الدين الداخلي في الجماهيرية حيث قدر بحوالي 34.72%، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الفائض من الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي بالإضافة إلى وجود فائض في ميزان المدفوعات، وهذا يدل على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي الليبي في جذبه وتشجيعه للاستثمار.،(6) الانخفاض السنوي لفائض ميزان المدفوعات في الجماهيرية حيث قدر بحوالي 24.31% ولكن مازال موجب، ويعني

انخفاض فائض ميزان المدفوعات اتجاه الجماهيرية نحو زيادة حجم الاستثمار.،(7) زيادة معدل النمو السنوي لفائض الموازنة العامة للدولة في الجماهيرية بحوالي 10.81%، مما يدل على كفاءة الاقتصاد القومي الليبي في عملية جذبه للاستثمار.،(8) زيادة معدل النمو الاقتصادي السنوي، الأمر الذي يمكن تفسيره باهتمام الجماهيرية بزيادة الإنتاج على مستوى القطاعات الاقتصادية، مما يدل على قوة الاقتصاد القومي الليبي في جذبه للاستثمار.،(9) زيادة معدل التضخم سنوياً مما يؤثر على قدرة الاقتصاد القومي الليبي في جذبه للاستثمار وذلك نظراً لأن ارتفاع معدل التضخم يؤدى إلى إحجام المستثمرين عن زيادة إنتاجهم واستثماراتهم، وهذا يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الليبي في قدرته على جذب الاستثمار، ولكن يمكن القول بأن ايجابية المؤشرات السابقة قد تلغي التأثيرات السالبة لمعدل التضخم.،(10) أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على إجمالي الاستثمار والتي ثبتت معنوية تأثيرها هي: نسبة قيمة الصادرات غير النفطية/الناتج المحلي الإجمالي، فائض ميزان المدفوعات، حجم الدين الداخلي، ونسبة فائض ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي.،(11) أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الزراعي والتي ثبتت معنوية تأثيرها هي: قيمة الصادرات الليبية غير النفطية، ونسبة فائض الموازنة العامة للدولة/الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

جميل طاهر (دكتور) وآخرون، **التطورات الحديثة في النظرية الاقتصادية ذات الصلة بصنع السياسات الاقتصادية وخاصة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي**، ورقة عمل مقدمة لندوة عن أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقييم السياسات الاقتصادية، القاهرة، مايو 1996.

سعيد النجار (دكتور)، **سياسات الاستثمار في البلاد العربية**، ندوة عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1989.

عبد المطلب عبد الحميد (دكتور)، **إتجاهات الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات العالمية**، مؤتمر إدارة الاستثمار والتصدير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، أكتوبر 1996.

عبد المطلب عبد الحميد (دكتور)، **السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، **النشرة الاقتصادية**، أعداد متفرقة خلال الفترة (1990– 2007).

وارين بوم، وستوكي فولبرين، **الاستثمار في التنمية**، دروس من خبرة البنك الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشرة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

A Garwal, j. p., Determinates of foreign direct investment, A. survey weltwirtschafls archive, 1980.

Ferber, Robert ed., The determinates of investment behavior, new York national bereau of economic research, 1967.

Lieewellyn, John, Petter, Stephen I., Economic policies for the 1990, Washington, 1995.

Sachs, Jeffrey, Stabilization policies in the world economy, the American economic review, May, 1982

Tin Bergen, I., Economic policy, principles and design, north Holland, Amsterdam, 1965.

Vito Tanzi, The impact of macro economic policies on the level of taxation and the fiscal balance in developing countries, IMF staff papers, vol. 36, no. 3, Washington, Sept., 1989.

ECONOMIC STUDY OF MAIN DETERMINATIONS AFFECTING ON TOTAL AND AGRICULTURAL INVESTMENT IN LIBYA

Dr. Mohamed F. M. El- Danasoury Dr. Ahmed M. F. Kassem

Faculty of* Economics - *Omar Al- Mukhtar Univ.

ABSTRACT

This study aims at identifying the main factors affecting on total and agricultural investment trends in Libya, when all potential economics and natural resources are available. The study was based on several published data which had been subjected to description and statistical analysis.

The study has reached the following results: (1) An increase in annual growth rate of total investment and agricultural investment , which indicate the Libyan interest in encouraging investment in general and local investment in particular (2) Increase in the annual growth rate of total export value of non oil products and services, increase international foreign currency reservoir, the period of

covering imports, surplus in national budget and the economic growth which indicate the strength of Libyan economy in attracting investments.

This paper recommends the: (1) Necessity of paying attention to improving the infrastructure such as roods, local and international communication nets (2) Facilitating bank investment credit and services for investors to encourage executing big investment projects (3) encouraging investors to increase export of different goods and services through executing a package of incentives such as tax exemption, stability of exchange rates, deceasing of custom fees on production mans and decreasing financing costs (4) Protecting local investors from dumping policy practiced by other competing countries.

جدول رقم (1): أهم العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار في الجماهيريـــة الليبية خلال الفترة (1990– 2007).

السنوات	قيمة الصادرات* (مليون دولار)	% قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي	الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي (مليون دولار)	عدد شهور تغطية الواردات (شهر)	حجم الدين الداخلي (مليون دولار)
1990	3745	48.32	1029.6	8.5	5545
1991	3154	37.37	1634.3	9	6019
1992	3015	34.36	2594.1	9.5	6306.5
1993	2596	27.95	4117.7	10	6817.7
1994	3117	31.44	6536	10.5	7777.2
1995	3222	30.45	10716	11.1	7746
1996	3479	29.53	12908.6	11.6	7644.4
1997	3778	27.37	14149.64	12.8	7644.1
1998	2449	19.42	3016.3	13.4	7644
1999	3224	22.91	3126.7	15.7	7644
2000	6027	33.91	6534	17.3	7644
2001	5394	30.58	8587	18.9	7644
2002	4667	18.49	17416	20.5	60
2003	4832	15.59	25611.7	22.0	60
2004	4996	12.02	32100.4	23.6	60
2005	5160	16.72	23335.82	25.2	60
2006	5324	16.28	25093.27	26.8	60
2007	5489	15.88	26850.72	28.3	60
المتوسط	4092.67	26.03	12519.9	16.38	4801.99

تابع جدول (١)

السنوات	فائض ميزان المدفوعات (مليون دولار)	% فائض ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الموازنة العامة للدولة (مليون دولار)	% فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاقتصادي (%)	معدل التضخم (%)
1990	8135	241.44	-384.5	-4.96	0	20.1
1991	10974	338.05	84.91	1.01	8.9	-9.9
1992	8913	243.79	61.71	0.70	3.9	14.6
1993	8235	186.20	42.86	0.46	5.8	-10.3
1994	5960	108.22	558.02	5.63	6.7	5
1995	7332	117.78	464.29	4.39	6.7	0.9
1996	8700	50.21	480.38	4.08	11.3	-5.9
1997	8890	42.77	278.65	2.16	17.13	-4
1998	5016	17.90	236.74	1.88	-8.6	3.5
1999	7382	24.13	340.97	2.42	11.6	-17.7
2000	998.5	3.03	184.43	1.04	26.29	19.9
2001	539.8	1.86	344.78	1.85	-0.76	4.8
2002	285.5	1.40	542.29	2.20	43.11	27
2003	2585.4	27.13	451.67	3.65	22.79	0.6
2004	4885.4	15.16	474.75	1.19	34.12	18.12
2005	1194.52	5.98	497.83	1.92	27.6	21.81
2006	603.57	2.93	520.91	1.90	29.1	18.4
2007	12.62	0.06	543.98	1.89	30.5	17.8
المتوسط	5035.68	79.34	359.4	2.3	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من:

(١) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، **النشرة الاقتصادية**، أعداد مختلفة خلال الفترة (1990– 2007).

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار**، أعداد مختلفة خلال الفترة (1990– 2007).

- قيمة صادرات السلع والخدمات غير النفطية.